وزارة التعليم التعليم العالي

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

اعداد:

اشراف :

2021-2020

بَسِمَ آلله الرحمن الرحيم

{وَقُلَ ربَيّ زدِنِيّ عُلَمَآً}

صدق الله العلي العظيم

الاهداء

إلى رسول الإنسانية وخاتم الأنبياء والمرسلين، محمد وآل بيته الأطهار، الذين أناروا الدرب للبشرية بالعلم والهدى

إلى من غرَس فينا القيم، وربّانا على طلب العلم والصبر والمثابرة... إلى والدينا الأعزاء، سندنا وسبب وصولنا، الذين لولا دعاؤهم وتشجيعهم لما كنا على ما نحن عليه اليوم

إلى أساتذتنا الكرام، من علمونا حرفًا فصنعوا منا إنسانًا، وكانوا لنا مشاعل نور في درب المعرفة.

إلى أصدقائنا وزملائنا الذين شاركونا الرحلة، بحلوها ومرّها، فكانوا عونًا وسندًا.

نهدي هذا العمل المتواضع...
تقديرًا وامتنانًا وحبًا.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد**، ممثلةً بهيئتها التدريسية والإدارية، على ما قدموه من علمٍ نافع وجهودٍ مخلصة في مسيرتي الأكاديمية

لقد كان للدعم الأكاديمي، والتوجيه السليم، والبيئة العلمية المتميزة التي وفرها القسم، الأثر الكبير في تطوير مهاراتنا وتعزيز فهمنا العميق لعلم الاقتصاد، مما أسهم في صقل قدراتنا الفكرية والعملية

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا بعلمهم وخبرتهم، وكانوا دومًا سندًا ودافعًا لنا نحو التميز والنجاح

كل الامتنان والتقدير لكم، داعيًا الله أن يوفقكم لمزيد من العطاء والتميز في خدمة العلم وطلبته

مع خالص التحية والتقدير

الفهرس	الصفحة
القران الكريم	1
الاهداء	2
الشكر والتقدير	3
الفهرس	4
المقدمة	5
المبحث الأول الإطار النظري المفاهيمي حيث يتضمن اولا -مفهوم الاستثمار والتعريفات ثانيا- اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر واشكال الاستثمار ثالثا- منافع وكلف الاستثمار الاجنبي المباشر رابعا- مفهوم التنمية والاهداف والاهمية	16-7
المبحث الثاني حيث يتضمن اولا-تأثير السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الخليج العربي ثانيا-حجم الاستثمار الاجنبي عالميا وبدول الخليج مجلس التعاون ثالثا-تأثير الاستثمار الاجنبي على النمو والتكامل الاقليمي رابعا-تطور نسبة البطالة من اجمال القوة العاملة	25-17
المبحث الثالث علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية اولا-اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية وثانيا-المساهمة في تمويل التنمية وثالثا-المساهمة في تكوين الرأسمالي الصافي رابعا-التاثيرات الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية خامسا -التأثيرات السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية	30-26
النتائج والتوصيات	32-31
المصادر	34-33

المقدمة

تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالاستثمار في دول الوطن العربي، وذلك نتيجة لتحسن بيئة الاستثمار في عدد من هذه الدول، وتقليص العوائق التي كانت تعيق تدفق الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية. وتسعى معظم دول العالم، بما فيها الدول العربية، إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فهذا النوع من الاستثمار، بأصوله المادية الملموسة وغير الملموسة، يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة، وفتح فرص العمل أمام المواطنين، بالإضافة إلى توفير فرص التدريب ونقل المعرفة الفنية والإدارية.

ويساعد الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك الدول المضيفة على زيادة إنتاجيتها بفضل التكنولوجيا المتطورة المصاحبة له، وهي في كثير من الأحيان تكنولوجيا غير متاحة تجاريًا، خاصة في ظل تحفظ بعض الشركات العالمية على بيع تقنياتها عبر التراخيص المباشرة. كما أن هذه التكنولوجيا غالبًا ما تكون أكثر حداثة من تلك المتوفرة عبر التراخيص، نتيجة حجم الإنفاق المرتفع على البحث والتطوير.

وقد يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تحفيز الشركات الوطنية في الدول العربية على رفع مستويات الإنفاق على البحث والتطوير، مما يساهم في توسيع القاعدة التكنولوجية من خلال تأثير المحاكاة.

ويزداد الأثر الإيجابي لهذا الاستثمار عندما يتدفق إلى كيانات اقتصادية مترابطة إقليميًا، كما هو الحال في بعض التكتلات الاقتصادية العربية، حيث يمكن أن يسهم في تنويع الاقتصادات المحلية وتعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية.

مشكلة البحث:

تشكل دراسة موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أحد أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون في العديد من الدراسات التطبيقية، حيث تم تحليل العلاقة بين تدفقات هذا النوع من الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية باستخدام نماذج وبيانات متنوعة. وتتمثل المشكلة الأساسية في الجدل القائم بين الباحثين حول طبيعة هذا الأثر: هل هو إيجابي ويساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، أم قد يكون سلبيًا في بعض الحالات، خاصة في ظل تفاوت تجارب الدول العربية في استقبال وإدارة هذه الاستثمارات

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم عملية التنمية الاقتصادية في دول الوطن العربي، من خلال دراسة تجارب عدد من الدول العربية وتحديد مدى مساهمة هذه الاستثمارات في تطوير القطاعات الإنتاجية، وتحفيز النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات الوطنية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التنمية الاقتصادية في دول الوطن العربي، وذلك بشرط وجود إدارة فاعلة لهذه التدفقات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والتنموية. ويتساءل البحث:

هل تؤدي الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع حسن إدارتها وتوجيهها، إلى تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومشكلة وهدف وفرضية البحث، ثم ثلاثة مباحث رئيسية. تناول المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم الاستثمار المباشر من حيث التعريف، الأهمية، الفوائد والتكاليف، أما المبحث الثاني فاختص بالإطار التحليلي لتطور الاستثمار في الوطن العربي، بينما ركّز المبحث الثالث على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

المبحث الاول

الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم أدوات تعزيز التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا بين الدول التي تسعي الدول لجذبة عبر تحسين بيئة الأعمال وتقديم التسهيلات للمستثمرين

اولا /مفهوم الاستثمار المباشر

حيث يتضمن الاستثمار المباشر: المفهوم، التعريف، الاهمية، إشكاله، المنافع، التكاليف

يكون هدف الاستثمار الحفاظ على رأس المال وتنميته والحصول على عائد ثابت وقد يكون الاستثمار بين الشركات بغرض التكامل بين المنتجات أو تقليل التنافس بين الشركات المتنافسة أو لتنويع الأعمال ولذلك تختلف أدوات الاستثمار عن أدوات المضاربة وكذلك مدة الاحتفاظ بالأصول.

المفهوم: ان دراسة الاستثمار ترتبط عادة بتدفق الاستثمارات الجديدة والتي دعد دافعاً وحافز مهما في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة فرص العمل والتوظيف لأفراد المجتمع ويتم ذلك من خلال تحرير التجارة بما يتناسب بالظروف الاقتصادية المحلية للاقتصاد وكذلك انتقال التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها بالشكل الامثل اذ يعد الاستثمار أحد اهم المصادر الاساسية لتقدم التنمية الاقتصادية. [1]

تعريف الاستثمار المباشر: يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر في الانتاج في بلد ما ومن قبل شركة

موجودة في بلد اخر اما عن طريق شراء شركة في البلد المستهدف او عن طريق توسيع العمليات التجارية القائمة في ذلك البلد بهد الاستفادة من الاجور الرخيصة والاستفادة من الامتيازات والتسهيلات والاعفاءات الضريبية التي تمنحها حكومة البلد المضيف للاستثمار. [2]

وعرفه صندوق النقد الدولي: بانه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة دائمة في المشروعات التي يتم ادارتها في دولة ما بخلاف الدولة التي ينتمي اليها المستثمر الاجنبي فضلًا عن اكتساب المستثمر الاجنبي صوت فاعل في ادارة المشروع.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

إن الاستثمار هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع مثل: الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارة الاستثمارات أو المشروعات الاستثمارية. [3]

2) قاسم عبد الستار مصدر سبق ذكره، ص 571

3) محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق، عمان،2008 ص154

ثانياً/اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

1-يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية من خلال دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة انتاجية العوامل الاجمالية وزيادة استخدام الموارد البشرية والمادية في الاقتصاد يتم هذا الجانب من خلال ثلاث قنوات لقياس الأثر المباشر على العوامل الهيكلية في اقتصاد الدول المضيفة وهي الروابط بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتدفقات التجارة الخارجية الاخرى تجاه قطاع الاعمال في الدول المستضيفة للاستثمارات الاجنبية. كما ان للاستثمار الاجنبي المباشر دوراً هاماً باعتباره أحد المتغيرات المساهمة في النمو الاقتصادي لقد شهد الربع الاخير من القرن العشرين نموا ملحوظاً لتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في جميع انحاء العالم ويرجع السبب في ذلك الى ان العديد من البلدان جعلت استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر جزءاً من استراتيجيتها. الشاملة للتنمية الاقتصادية للدول المضيفة وذلك من خلال زيادة راس المال وتعزيز الكفاءة بفضل نقل التقنيات الحديثة المطورة وتحسين مهارات التسويق والادارة والابتكار التي العب دوراً كبيراً في ادارة الاستثمارات. [4]

4) كريم زيداوي، محمد اسماعيل، جمال قاسم، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد41، صندوق النقد الدولي، 2022، ص15.

وفيما يلي اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر: [5]

أ- **الاستثمار المشترك:** يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كما جاء به كولدي بأنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة.

ب- **الاستثمار المملوك بالكامل:** تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق.

ت- **الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع:** تعني قيام البلد المضيف في عقد اتفاقية بين الطرف الاجنبي والمحلي وتتضمن هذه الاتفاقية قيام الشركة الأجنبية بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين ليتم تجميعها لتصبح فيما بعد منتج نهائي.

ث- **الاستثمار في المناطق الحرة:** بأنها جزء من أراضي الدولة يقع على موقع استراتيجي يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني وذلك من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية.

---

5) محمد اسماعيل، جمال، كريم زايدي مصدر سابق ذكره ص16

ثالثاً/منافع وكلف الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة

يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر مجموعه من المنافع والتكاليف على الدول المضيفة ومن هنا تنقسم اراء الاقتصاديين حول هذا الموضوع الى مجموعتين احدهما مؤيدا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وهم اصحاب نظريه السباق نحو القيمة اذ ان الاستثمار على رايها او لا يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة والتعليم وتحسين البنيه التحتية ومجموعه الاخرى المعارضة تعتبر ان التسابق على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نوعا من السباق الى القاع اذ انه يؤدي الى التخلف والتبعية واضطراب في ميزان المدفوعات ... والحقيقة أن الاستثمار الاجنبي المباشر خيراً وليس شراً، وانا يعتمد بشكل اساس على الاطر والسياسيات التي تمنحها

الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار

ومن هنا سنوضح بعض منافع هذا النوع من الاستثمار:

1- منافع الاستثمار الاجنبي المباشر:

أ- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي دورا مهما في نقل المعرفة التقنية وأحدث الوفاة الخارجية ويراه بعض الباحثين عرب لنقل التكنولوجيا من خلال استخدام التقنية المتطورة واشراك الايدي العاملة الوطنية وتدريبها فضلا عن ادخال التحسينات التقنية من الدول الصناعية الى الدول النامية ثانيا توفير فرص. [6]

6) حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص64

ب- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدد وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من الحد من البطالة الظاهر الواسعة الانتشار في البلدان النامية.

ت- لاحظت تقارير الامم المتحدة ان الاستثمار الاجنبي يعمل على القضاء على البطالة المقنعة في القطاع الريفي واستخدام الايدي العاملة الماهرة ونقلها الى الصناعة التحويلية من خلال المشاريع الجديدة للاستثمار الاجنبي المباشر.

ث- يمكن توفير مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر عملات اجنبيه للدول النامية من خلال اقامه مشروعات يتاح انتاجها لأغراض التصدير او تحل محل الواردات وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال

العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلال التمويل واردات جديده يمكن ان تساهم في الإنتاجية في زيادة القدرة الاقتصاد.

ج- تعد وسيله مكمل للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة وذلك عن زيادة الموارد المالية تقلل من الضغط على المدخرات المحلية وتعوض بها نقص الحاصل في استثماراتها التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها. [7]

2- تكاليف الاستثمار الاجنبي المباشر:

أ- إن الشركات العابرة القوميات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في

7) عماد عبد اللطيف، اندماج السوق المالية والدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي)، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 77

الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي قد تكون تفوق ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبذلك تأثيره السلبي على ميزان المدفوعات.

ب- الاعتماد على هذه التدفقات يؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد على الخارج وتصبح عملية التنمية مرهونة برغبة الشركات العابرة القوميات في تحديد واختيار أماكن الاستثمار وحجمه ونوعه، وهذا بحد ذاته من فعاليات السياسة الاقتصادية في البلد المضيف، وكذلك يؤثر على استقلالية صانعي القرارات المحلية.

ت- تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال إلى تتدفق إلى البلدان المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وبذلك ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية. [8]

ث- يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحياناً في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، وهذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا ما لا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتتمثل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيميائية، الصلب، الاسمنت [9]

تعمل الشركات الأجنبية على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها وليس من أولوياتها تطوير مؤسسات البحث العلمي لأنها تعمل وفقاً لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها، [10] بحيث لا تشكل خطراً على وجودها في المستقبل وكذلك الحال تسعى هذه الشركات إلى تحقيق أعلى معدلات الربح دون الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات واحتياجات السكان في الأقطار النامية. [11]

---

8) عاطف حسين، إثر تمويل الاستثمارات الاجنبية التي تفاقم المديونية، ملة الدراسات الدبلوماسية، العدد 5، السعودية، 1988، ص 118

9) محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004ص38

10) محمد طاقة، العولمة الاقتصادية، مطبعة السرور، بغداد، الطبعة الاولى، 2001، ص42

11) سعد الكواز، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على اقتصاد البلدان النامية، المؤتمر العلمي الثاني حول اهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاسها على اقتصاد الاردني، كلية الاقتصاد، جامعة اربد الاهلية، 2001، ص 10

رابعاً/مفهوم التنمية الاقتصادية. والاهداف والاهمية ومتطلبات التنمية

أصبحت التنمية الاقتصادية مسالة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأحوال العالمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، واليوم غدت هذه التنمية تحتل مركز الصدارة في دراسات الفكر الاقتصادي العالمي. ونظرا لأهمية التنمية الاقتصادية بالنسبة لدول العالم. [12]

1- مفهوم التنمية الاقتصادية: [13]

يعرف بعض الاقتصاديين التنمية الاقتصادية انطلاقا مما تحققه من زيادة في الدخل الوطني، الإنتاجية أو الاستهلاك، وبعضهم يعرفها كأداة لكسر حلقة التخلف، أما البعض فيعرفها على أنها إحداث تغيير وتجديد في هيكل الاقتصاد الوطني وفريق آخر يرى أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي الفردي وتحسين في مستوى الدخل الصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير في هيكل الانتاج

كما يكمن القول: إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق التنظيمات أفضل عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في
هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليه الدول المتخلفة اقتصاديا.

---

12) داوز ابراهيم، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية، المجلد التاسع، العدد الثاني، سنه النشر 2018، ص736

13) داوز ابراهيم، مصدر نفسه، ص 737-738

2- أهداف التنمية الاقتصادية: [14]

لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول، يمكن تحديد أربعة أهداف أساسية لها وهي:

أ- **زيادة الدخل الوطني الحقيقي:** يعتبر الهدف الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع أو بعبارة أخرى زيادة كمية السلع والخدمات التي تتبعها الموارد الاقتصادية للبلدان في فترة زمنية معينة، وذلك للتغلب تدريجيا على جزء من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية مثل الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وخاصة إذا كان مصحوبا بتغير في البنيان الاجتماعي والاقتصادي للبلد، وتحكم الزيادة في الدخل الفردي عدة عوامل كالزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

ب- رفع المستوى المعيشي يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، ويمكن قياس مستوى معيشة الأفراد على أساس متوسط ما يحصل عليه من

الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة، لذلك تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد، حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة للأفراد المرتبط بالتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى.

ت- تقليل التفاوت في الدخول والثروات تتميز الدول المتخلفة بفوارق كبيرة في توزيع الثروات

والدخول بين الأفراد المجتمع الواحد، فقد تحصل فئة معينة على أكبر نصيب من الدخل الوطني في حين قد لا تحصل الفئات الأخرى إلا على جزء ضئيل منه وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى المعيشة ويجعل من متوسط الدخل الفردي دليل، وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل الرئيسية لنقل

---

14) مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، العدد الاول، لسنة 2023، ص573

التكنولوجيا المتطورة، عن طريق اعتماد نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية الأمر الذي يساهم في نقل التقدم التكنولوجي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق المحاكاة،

ث- العمل على رفع مستويات النمو الاقتصادي فالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يجب ان تكون علاقة إيجابية.

3-. أهمية التنمية الاقتصادية: [15]

التنمية الاقتصادية عنصرًا هاما لاقتصاديات الدول حيث تقود إلى:

أ-زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين. ب-توفير فرص عمل للمواطنين.
ت-توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين. ث-تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع. د-تقلل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لطبقات المجتمع.

4- متطلبات التنمية الاقتصادية:

أ- التخطيط وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة. ب- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا اللازمة. ت- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

ث- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة. ج- الاستقرار الأمني والصحي.

---

15 مجلة الدراسات المستدامة، مصدر نفسة ص 573-574

المبحث الثاني

السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر

تسعى دول المجلس العربي إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور في دعم النمو وتوفير فرص العمل. وقد تبنت هذه الدول سياسات متنوعة وحوافز تشجيعية لتحسين بيئة الاستثمار

اولًا/ تأثير السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس العربي

اتخذت دول مجلس الخليج [16] العديد من الإجراءات الجوهرية لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها، كان في مقدمتها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة. فالتملك الكامل بنسبة (100%) للمشروع الاستثماري قد أصبح ممكنا في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة وفي كافة دول الخليج، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي باستثناء بعض القطاعات الحساسة التي تظهر فيما يسمى "القائمة السلبية كما يلاحظ أن عدد القطاعات الجزئية أو الأنشطة الواردة في هذه القائمة قد اتجه نحو التراجع في السنوات الأخيرة. فدولة قطر على سبيل المثال كانت قد أزالت أنشطة البنوك والتأمين من قائمتها السلبية في عام 2004م. كذلك الحال، قامت السعودية وضمن التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب، والتي كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية، وخدمات الاتصالات وتوزيع السلع والاستثمار في خدمات الكمبيوتر

16) حسين احمد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة ظفار، كلية التجارة وادارة الاعمال، 1432 الاستثمار الاجنبي المباشر، ص120

جدول (1) السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.

الدولة	السياسات والحوافز
مملكة البحرين	خففت القواعد على الشركات غير الخليجية لامتلاك البنايات وتأجير الأراضي كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الإجراءات والتراخيص، وزيادة الملكية الأجنبية من (49٪) إلى (100٪) في الأعمال التجارية، ولكن لبعض القطاعات الأساسية (ومثال على ذلك: نفط ومنتوجات).
دولة الكويت	أجاز القانون الذي يُسمح للأجانب بالامتلاك (100٪) من الشركات الكويتية، كما تم تخفيض الضريبة المفروضة على الشركات من (55٪) إلى (25٪). وتم إنشاء كيان حكومي كبير لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
سلطنة عمان	سمحت بـ (100٪) ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات؛ وتضمن عدم تكافؤ فرص الدخل المنخفض للشركات العمانية والأجنبية، وذلك برفع النسبة الموحدة للشركات العمانية من (7.5٪) إلى (12٪)، وتم تخفيض رسوم تسجيل الأعمال التجارية من (50-75٪) إلى (30٪). وسمحت الحكومة العمانية للأجانب بالاستثمار في جميع الأنشطة التجارية، وامتلاك البنايات وتأجير الأراضي، السماح بالملكية الأجنبية الكاملة في قطاع الخدمات وذلك بالتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بدءًا في 2003، بقطاع تقنية المعلومات.
دولة قطر	سمحت بـ (100٪) ملكية أجنبية في الزراعة، الصناعة، الصحة، التعليم، وقطاعات سياحية، وحرصت على استثمار قطاع خاص، تم تخفيض المعدل الضريبي الأقصى من (35٪) إلى30) ٪.(
المملكة العربية السعودية	نزع قانون استثمار جديد، وأنشئت سلطة الاستثمار المشترك لتسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتضمن مكان شامل للإجراءات. سمحت بـ (100٪) ملكية أجنبية في أغلب القطاعات، ويشمل ذلك الغاز، توليد طاقة، تحلية المياه والبتروكيماويات. قطع ضريبة الدخل للشركات على الاستثمار الأجنبي من (45٪) إلى (30٪). سمح لغير السعوديين بامتلاك العقارات لعملهم أو سكنهم، ماعدا في المدينتين المقدستين.
	أعلنت عدة مناطق تجارية حرة مجانية جديدة، بقصد جعل الإمارات مركز عالمي للتجارة في الشبكة الذهبية والبحث وتطوير التقنية، والفعاليات المالية. إرخاء القيود على الاستثمار الأجنبي في مشاريع العقارات المعينة.

المصدر: الاونكتاد بيانات معتمدة من حسين احمد مصدر سبق ذكره، ص: 120-121

ثانيا. حجم الاستثمار الأجنبي عالميا وبدول مجلس التعاون. [17]

أظهر تقرير الاستثمار الدولي 2008م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(أو نكتاد) أن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ذروته في العام 2007م الماضي، حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا للعام الخامس على التوالي بمعدل بلغ (30) لتصل إلى 1833 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 1411 مليار دولار أمريكي في عام 2006م بما يتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2000م بنحو 400 مليار دولار أمريكي. جاء ذلك رغم الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من العام 2007م الماضي. وحسب البيانات الواردة في التقرير، فقد شهدت المجموعات الاقتصادية الرئيسية الدول المتقدمة، النامية، والاقتصادات الانتقالية نموا مستمرا في التدفقات الواردة إليها، حيث بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 1248 مليار دولار أمريكي ما نسبته (68) ودول الاقتصادات المتحولة حوالي 85.9 مليار دولار أمريكي ما نسبته (4.7%) في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 72.1 مليار دولار أمريكي لتحقق بذلك نسبة بلغت (3.9%) من الإجمالي. وتبين تقديرات الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وبفعل الأزمة المالية، تقلصت التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.9 تريليون دولار العام 2007م إلى 1.6 تريليون دولار العام 2008م، وظلت تهبط حتى الربع الأول من العام 2009م بنسبة (44) قياسا بالفترة المثيلة من العام 2008م. وفي الدول النامية، حيث أن دول مجلس التعاون تعتبر جزاء منها بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى مستوياتها على الإطلاق 500 مليار دولار أمريكي، أي زيادة بنسبة (21) عن مستواها في عام 2006م. واجتذبت أقل الدول نموا ما قيمته 13 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2007م الماضي، وهو رقم قياسي أيضا. أما بالنسبة لدول مجاس التعاون فأن الاستثمار الاجنبي المباشر كان ضعيفا في فترة التسعينات ولكنه اخذ في الازدياد بعد 2003م وذلك بطفرات كبيرة حيث اخذت بيئة الاستثمار في التحسن حسب الجداول ((2)-(3))

17) الأونكتاد، الاستثمار العالمي، بيانات، حسين احمد، مصدر سبق ذكره، ص 120-121

جدول (2) الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين راس المال الثابت في الدول العربية

الدولة	1992-1997م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2006م	2007م
البحرين	72.9	20.7	50.5	33.8	7.7	23	50.4	92.2	44.7
قطر	6.8	11	5	7.3	7.6	19.7	11.4	1.0	5.4
الإمارات	2.4	1.9	3.9	9.1	6.5	3.7	3.7	30.4	26.7
السعودية	–	14.2	5.2	1.5	1.9	0.6	0.6	29.5	30.1
سلطنة عمان	3.7	1	0.5	3.3	0.9	0.3	5.5	30.4	39.7
دولة الكويت	–	–	–	–	–	–	–	0.8	0.8

المصدر: الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018.

ثالثا/ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية بطريقة مباشرة بالمساهمة في تكوين رأس المال الثابت الكلي وبطريقة غير مباشرة من خلال قنوات تشكل مؤثرات خارجية متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. التأثير المباشر على النمو لا يفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنواع الأخرى من الاستثمار

ولا يبرر لنفسه الحوافز المكلفة لجذبه دون أن يوفر الحوافز المحافظ الاستثمار الأجنبية والاستثمار المحلي

المباشر على أية حال من خلال التأثير المباشر هنالك جدل حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أجزاء مختلفة من الاقتصاد المضيف وتبعا لذلك يحفز النمو. [18]

18) حسين احمد، مصدر نفسه، ص123

جدول (3) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى دول مجلس التعاون ومناطق مختارة (2004-2007) (بملايين الدولارات)

المنطقة / السنة	2004م	2005م	2006م	م2007
الإمارات العربية المتحدة	10004	10000	8386	13253
البحرين	865	1049	2915	1756
عمان	229	900	952	2377
قطر	**1199**	**1152**	**1786**	1138
الكويت	240	250	110	123
المملكة العربية السعودية	1942	12097	18293	24318
إجمالي دول مجلس التعاون	14479	26348	32447	42965
إجمالي الدول العربية	23219	44103	61878	72368
العالم	742143	958697	1411018	1833324
الدول النامية	275032	316444	412990	499747
إجمالي الدول العربية كنسبة من العالم	٪3.1	٪4.6	٪4.4	٪3.9
إجمالي الدول العربية كنسبة من الدول النامية	٪8.4	٪13.9	٪15	٪14.9
إجمالي دول المجلس كنسبة من العالم	٪1.9	٪2.7	٪2.2	٪2.3
إجمالي دول المجلس كنسبة من الدول النامية	٪5.2	٪8.3	٪7.9	٪8.6
إجمالي دول المجلس كنسبة من الدول العربية	٪61.4	٪59.7	٪52.4	٪59.4

المصدر: بيانات من الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لسنه 2008

جدول (4) الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين راس المال الثابت في الدول العربية

الدولة	1992-1997م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2006م	2007م
البحرين	72.9	20.7	50.5	33.8	7.7	23	50.4	92.2	44.7
قطر	6.8	11	5	7.3	7.6	19.7	11.4	1.0	5.4
الإمارات	2.4	1.9	7.8	3.9	9.1	6.5	3.7	30.4	26.7
السعودية	–	14.2	2.5	5.7	0.1	1.9	0.6	29.5	30.1
سلطنة عمان	3.7	3	1.7	0.3	3.3	0.9	5.5	30.4	39.7
دولة الكويت	–	–	–	–	–	–	–	0.8	0.8

المصدر: الأونكتاد تقرير الاستثمار الاجنبي العالمي 2018.

بالرغم من ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال السنوات الماضية إلا أنه يجب ملاحظة محدودية نشاط الشركات متعددة الجنسيات خارج قطاع النفط والغاز. إن أهمية تواجد هذه الشركات يتعدى توفير الموارد المالية إلى جلب تكنولوجيا جديدة أساليب إدارة حديثة بالإضافة إلى أن هذه الشركات عن طريق سيطرتها على التجارة الدولية تستطيع أن تساهم في تحسين الجودة من ناحية وتوفير منافذ للتصدير من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات. كما أن سيطرتها على العملية الإنتاجية العالمية يؤدي إلى ربط الدول الخليجية المستضيفة لهذه الشركات بالإنتاج العالمي الأمر الذي يدفع نحو المزيد من التكامل بين الاقتصاد العربي والعالمي.

بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج القومي والتي تعكس مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار فإن الأرقام بالجدول رقم (5) تشير إلى أن أكبر المساهمات تحققت في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية

المتحدة (إمارة دبي) وهي غير مصدرة رئيسية للنفط، حيث تعدت نسبة .نسبه الاستثمار الاجنبي المباشر الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي 65% في 2007 في البحرين 25% وفي الامارات حيث توجد امارة دبي. [19]

بالنسبة لأداء دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنها تتفاوت في ذلك وطبقا لتصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدول حسب الأداء الحقيقي والمتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، صنفت البحرين وقطر والإمارات في مراكز متقدمة حيث تتمتع بأداء حقيقي مرتفع وكذلك توقعات بأداء مرتفع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد صنفت الكويت وعمان والسعودية باعتبارها ذات أداء أقل من المتوقع ويعني ذلك أن هنالك توقعات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لكن أداءها الحقيقي منخفض.[20]

جدول (5) الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1980-2007)

الدولة	1980م	1985م	1990م	1995م	2000م	2002م	2003م	2007م
البحرين	2%	10.9	13	41.1	74.1	73.7	72.4	65.9
قطر	1.1	1.5	1	5.5	10.8	16.3	16	10.7
الإمارات	1.4	1.8	2.2	4.1	1.5	4.3	4.4	25.5
السعودية	-	25.2	21.5	17.5	13.8	13.5	12.1	20.2
سلطنة عمان	8.1	12	16.4	16	12.5	12.9	12.6	14.7
الكويت	-	-	-	-	1.6	-	-	0.8

المصدر: تقرير الاونكتاد للاستثمار العالمي لسنة 2008.

19) تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمي لسنه 2008

20) حسين احمد، الأونكتاد، المصدر نفسه ص 132

رابعاً. تطور نسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة.

يبين جدول رقم (6) أن متوسط نسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة في السعودية بلغ حوالي ٥,٤٠٪ خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩)، وقد أخذت بالتذبذب بين الزيادة والنقص وذلك بحد أعلى بلغ ٦,٢٥ عام ٢٠٠٦ وحد أدنى بلغ ٥,٠٨ عام ٢٠٠٨، وعند تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لنسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة في السعودية خلال نفس الفترة، توضح البيانات بالجدول رقم (7) أنها أخذت اتجاها عاما متزايدا لم تثبت معنويته احصائيا.

جدول (6) بعض المؤشرات التنموية للمملكة العربية السعودية (2006- 2019)

البيان / السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار/سنة)	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (هكتار/سنة)	نصيب الفرد من الموارد المائية (م3/سنة)	البطالة من إجمالي القوة العاملة (%)	السكان تحت خط الفقر (%)
2006	377	14.97	0.17	894	6.25	12.5
2007	416	16.07	0.16	868	5.73	12.3
2008	520	19.53	0.16	844	5.08	12.6
2009	429	15.65	0.15	835	5.38	12.2
2010	528	18.68	0.15	764	5.55	13.1
2011	671	23.02	0.14	741	5.77	12
2012	749	41.49	0.14	719	5.52	12.5
2013	747	24.16	0.13	694	5.57	12.3
2014	756	23.83	0.13	680	5.72	12.4
2015	654	20.16	0.13	654	5.59	12.6
2016	645	19.49	0.13	642	5.65	12.3
2017	689	20.45	0.12	641	5.89	12.3
2018	782	26.92	0.12	627	6.04	12.4
2019	793	22.78	0.11	610	6.13	11.9
المتوسط	624.86	20.45	0.14	729.48	5.4	12.05

المصدر: البنك الدولي بيانات ومؤشرات التنمية الاقتصادية لسنة 2021.

جدول رقم (7) الاتجاه الزمني العام لبعض المؤشرات التنموية في المملكة العربية السعودية (2006-2019)

المتغير	a	b	R2	F	معدل التغير السنوي
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	403.6	29.49	0.71	33.76	4.71
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار/سنة)	16.4	0.48	0.4	7.83	2.34
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (فدان/سنة)	0.16	-0.004	0.94	196.5	2.85
نصيب الفرد من الموارد المائية (م3/سنة)	889.9	-22.05	0.95	253.61	2.09
البطالة من إجمالي القوة العاملة (%)	15.53	-0.24	0.11	1.51	-
للسكان تحت خط الفقر (%)	12.51	-0.21	0.87	1.13	--

المصدر: حسب بيانات الجدول رقم (6)

تطور النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر:

وبمطالعة جدول رقم (6) تبين أن متوسط النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر في السعودية بلغ حوالي ١٢,٠٥% خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠١)، وقد أخذت بالتذبذب بين الزيادة والنقص وذلك بحد أعلى بلغ ١٣,١٠ عام ٢٠١٠، وحد أدنى بلغ ١١,٩٠ عام ٢٠٠٨، وعند تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للنسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر في السعودية خلال نفس الفترة، توضح البيانات بالجدول رقم (7) انها اخذت اتجاها عاما متناقصا لم تثبت معنويته احصائيا.

المبحث الثالث

علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

هناك علاقة وثيقة بين بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من خلال الفوائد التي يوفرها الاستثمار الاجنبي المباشر في جلب العملات الاجنبية للبلد المضيف له وتوفير فرص عمل وستناول بهذا المبحث اهم ما يأتي

أولا. اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

تلعب الاستثمارات المباشرة دورًا أساسيًا في عمليات التنمية الاقتصادية للدول سواء كانت تلك الدول متقدمة أو نامية. ويعتبر التدفق الرأسمالي، سواء في شكل استثمارات محلية أو دولية، من أهم الركائز التي تدعم نمو الاقتصاد وتحقق استدامته. ولهذا السبب، اهتمت العديد من الدول بوضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله، ولتعزيز الصادرات ودعم المنتجات الوطنية لتوسيع وجودها في الأسواق الخارجية.

في ظل تحرير الاقتصاد العالمي وتزايد حجم الإنتاج والتجارة، اتجهت معظم دول العالم نحو استضافة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الاقتصادية. وقد أدى هذا الاتجاه إلى تحول الاقتصادات نحو السوق وتكاملها الاقتصادي، مما زاد من أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي.

في السنوات الأخيرة، زاد دور وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأصبحت إحدى أهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصةً في ظل ارتفاع حجم المديونية الخارجية. ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال

تأثير هذه الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتقديم تكنولوجيا متقدمة، وتعزيز التجارة الدولية، وتنمية البنية التحتية، وتعزيز

الاستدامة الاقتصادية وفي المقابل، تشكل فجوة التمويل المحلية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية، حيث يكون الحجم المحدود من المدخرات المحلية غير كافي لتمويل الاستثمارات الوطنية. هذا

يجعلها في حاجة مستمرة إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء كان ذلك عبر استثمارات مباشرة أو غير مباشرة.

تاريخ الاقتصاد يشير إلى تباين قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذه العملية. يظهر أن المستثمرين الأجانب يقومون بدراسة
دقيقة للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة المضيفة قبل اتخاذ قرارات الاستثمار، وذلك لتحقيق أقصى قدر من الفوائد وتقليل المخاطر.

منذ منتصف القرن الماضي، زاد اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي كمحرك للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. وتمثل العولمة الاقتصادية جانبًا أساسيًا في هذا السياق، حيث أدت المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي إلى تكثيف الجهود للاندماج في الأسواق العالمية، ويتيح الاستثمار الأجنبي للدول النامية تحسين إنتاجيتها الكلية وسد الفجوة بين الموارد المحلية

والاحتياجات التنموية بالتالي، يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تعزيز القدرة التنافسية والاندماج الاقتصادي للدول النامية في الساحة الدولية، ويشكل عاملًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. [21]

21) طلال ابو غزالة، الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ص1، 2024

ثانيا. المساهمة في تمويل التنمية [22]

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات يعتبر مقياساً مهماً لقياس جدوى هذه الاستثمارات، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية بالإضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين والمديرين الوطنيين ونقل الفن الإنتاجي إلى الدول المضيفة، حيث يعتبر الاستثمار المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء أكانت منتجات أم وسائل فنية. وتتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدولة المضيفة بصفة رئيسية رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التقنيات ويمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر تياراً

لاحقاً من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، فرأس المال الخاص يوصف بأنه رأس مال حذر، فإذا نجحت التجربة الأولى في خلق ظروف ملائمة للنجاح ينزع عندئذ الاستثمار المباشر إلى دخول الدولة المضيفة بصورة ولكن قد لا توجه الشركات متعددة الجنسيات استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة مما يؤدى إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية، والآخر متخلف تكنولوجيا ويحتوي على الشركات

الوطنية. ويضاف إلى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للبلاد النامية دون تصنيع تلك الموارد في تلك البلاد، وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية كما قد لا تلتزم بعض من هذه الشركات بمراعاة شروط السلامة البيئية

22) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل "وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص 116

ثالثا. المساهمة في التكوين ال أرسمالي الصافي:

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال. أي على الاستثمار الأجنبي المباشر وإن مخزون FDI يتزايد في البلدان التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخيلهم، وذلك أكثر من البلدان التي تكون فيها التدفقات الرأسمالية الخارجة متزايدة. وهكذا فإن رصيد (FDI) يتوقف على ديناميكية التدفقات الداخلة والخارجة من الدولة المضيفة

رابعا. التأثيرات الإيجابية للاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

1. نقل التكنولوجيا والمعرفة: يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر تقنيات جديدة وأساليب إدارة متقدمة يمكن أن تساعد في تحسين الإنتاجية والكفاءة في البلد المضيف
2. خلق فرص العمل: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنشاء وظائف جديدة، مما يساهم في تقليل البطالة وزيادة الدخل.
3. زيادة رأس المال: يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال اللازم لتمويل المشاريع والبنية التحتية، مما يعزز النمو الاقتصادي.
4. زيادة الصادرات: يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد الشركات المحلية على الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة صادراتها
5. تحسين البنية التحتية: غالبًا ما يستثمر المستثمرون الاجانب في البنية التحتية مثل الطرق والجسور والاتصالات مما يفيد في الاقتصاد المحلي.

خامسا. التأثيرات السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية:

1. **استغلال الموارد الطبيعية:** قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد الطبيعية للبلد المضيف مما يضر بالبيئة ويقلل من فرص التنمية المستدامة.
2. **التأثير على الشركات المحلية:** يمكن أن تتسبب الشركات الأجنبية الكبيرة في إزاحة الشركات المحلية الأصغر، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف وتقليل التنوع الاقتصادي.
3. **تحويل الأرباح إلى الخارج:** غالبًا ما تقوم الشركات الأجنبية بتحويل أرباحها إلى بلدها الأصلي، مما يقلل من الفوائد الاقتصادية للبلد المضيف.
4. **التأثير السياسي:** يمكن أن يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات الأجنبية نفوذا سياسيًا كبيرا في البلد المضيف، مما قد يؤثر على السياسات الاقتصادية والاجتماعية. [23]

23) عبد السلام ابو قحف، مصدر سبق ذكره، ص127.

النتائج

1. تبسيط إجراءات البيروقراطية: يجب على دول الخليج العربي اتخاذ إجراءات بيروقراطية بسيطة تتعلق بالاستثمار المباشر في الخليج، وتسهيل العملية الحصول على التراخيص والموافقات.
2. تخفيف القيود التنظيمية: يجب على دول الخليج العربي تخفيف قيود الاستثمار التي تعيق الاستثمار المباشر في الخليج، مثل القيود على الملكية الأجنبية تحويل الأرباح.
3. تحسين البنية التحتية: يجب على دول الخليج العربي الاستثمار في تحسين البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والمطارات الخدمات
4. تطوير القوى العاملة: يجب على دول الخليج العربي الاستثمار في تطوير القوى العاملة، من خلال توفير خلال توفير التعليم والتدريب المناسبين، من خلال احتياجات التعليم والتدريب المناسبين، من خلال احتياجات المستثمرين والسياح.
5. تعزيز التعاون الإقليمي: يجب على دول الخليج العربي الاستثمار في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الاستثمار المباشر من خلال تبادل المعلومات والتنسيق في مجال الاستثمار.

التوصيات

1. مصادر الدخل المتنوعة: تحديث الاستثمار المباشر في دول الخليج العربي، التي تعتمد بشكل كبير على النفط من خلال الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الصناعة والسياحة والتكنولوجيا يمكن لهذه الدول تقليل الاعتماد على النفط.
2. نقل التكنولوجيا الحديثة يجلب الاستثمار المباشر مع التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية التي يمكن أن تساعد في تطوير الصناعات المحلية وزيادة الربح
3. خلق فرص العمل: تحديث الاستثمار المباشر في خلق فرص عمل جديدة، مما يقلل من البطالة ويحسن مستوى المعيشة.
4. تعزيز القدرة على مساعدة الاستثمار المباشر في تعزيز القدرة على مساعدة الخليج العربي في الأسواق العالمية، من خلال تحسين جودة المنتجات والخدمات وخفض التكاليف
5. توفير بيئة مناسبة للاستثمار من خلال الامن والاستقرار الداخلي والخارجي.

المصادر

أولًا :المصادر

1. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2000.

2. داوز إبراهيم، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، المجلد التاسع، العدد الثاني، سنة 2018.

3. سعد الكواز، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره في البلدان النامية، سنة 2001.

4. عاطف حسين، "أثر تمويل الاستثمارات الأجنبية التي تفاقم المديونية"، مجلة الدراسات الدبلوماسية، 1988.

5. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2001.

6. عماد عبد اللطيف، اندماج السوق المالية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، سنة 2002.

7. قاسم عبد الستار، مجلة الدراسات المستدامة، جامعة الأنبار، سنة 2023.

8. كريم زيداوي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، العدد 41، سنة 2021. 9. محمد صالح، المالية العامة، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق، عمّان، سنة 2008.

10. محمد طاقة، العولمة الاقتصادية، مطبعة السرور، بغداد، الطبعة الأولى، سنة 2000.

11. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، كلية

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

12. حسين أحمد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة ظفار، سنة 1432هـ.

ثانياً :التقارير

1. الأونكتاد، الاستثمار العالمي، بيانات معتمدة من حسين أحمد، سنة 2007.

2. البنك الدولي، بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، سنة 2021.

3. تقرير منشور من الأونكتاد لسنة 2008.

4. مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، العدد الأول، سنة 2023.